



في الذكرى الـ ٣٣ أين العدالة لضحايا مجزرة حماة ١٩٨٢؟

بيان

حتى الآن لم تُقم أي محكمة، دولية أو حتى محلية، ولم يحاسب أي عنصر أمن مهما انخفضت رتبته، لم يتم تعويض أي من الضحايا، أما المختفين قسرياً ويقدر عددهم بـ ١٧ ألف شخص تقريباً، فقد تسبب غيابهم بتفكك البنية الاجتماعية في المدينة بشكل رهيب، كل ذلك أدى إلى حزن صارخ لدى ذوي الضحايا لم تُزل آثاره بعد حتى الآن.

للأسف الشديد مازال المتهم الرئيس في مذبح حماة رفعت الأسد يعيش متنقلاً بين البلدان الأوربية يستثمر فيها ملايين الدولارات التي نهبها من أموال الشعب السوري. نخشى أن يتكرر سيناريو مجزرة حماة/ ١٩٨٢ في العصر الحديث وتكرر سياسة الإفلات من العقاب، وسط حصانة قانونية تامة يضمنها الدستور السوري الحالي لكافة عناصر الأمن والجيش، وغياب تام حتى الآن لأي توجه يدعم قيام محكمة خاصة وسط الدعم الروسي الصيني لتكريس الإفلات من العقاب.

إن صمت المجتمع الدولي السافر على المجرمين المتورطين في مجزرة حماة/ ١٩٨٢، وإعادة تأهيلهم وعلى رأسهم حافظ الأسد ورفعت الأسد، قد شجع الابن بشار الأسد على ارتكاب مئات المجازر بحق السوريين بعد بدء الاحتجاجات السلمية في آذار/ ٢٠١١، ومازال للأسف الشديد هذا الصمت مستمراً دون أي فعل رادع حقيقي، وهذا هو السبب الرئيس وراء انتشار الفكر المتطرف، ليس هذا فقط بل دفع الشعب المقهور للانضمام إلى التنظيمات المتشددة وتفكك الدولة السورية.

في الذكرى الـ ٣٣ لارتكاب المجزرة المروعة، نجدد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان مطالبتنا بضرورة محاسبة القتلة، وضرورة تعويض وإنصاف ذوي الضحايا. ولما عاش السوريون في ظل دولة دكتاتورية شمولية تقتل وتعذب كل من يتحرك ضدها حتى لو كان صديقاً أو قريباً من الدرجة السابعة، كنا نأمل أن تأخذ المنظمات الدولية والأمم المتحدة المبادرة، ومازال أبناء حماة ينتظرون.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

